خلال جلسة مجلس النواب أمس

الوقوف أمام التطورات الجارية في فلسطين وما يتعرض له قطاع غزة

صنعاء / سبأ :

وقف مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الأخ حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر، نائب رئيس المجلس أمام التطورات الجارية في فلسطين المحتلة وما يعانيه شعبها الأعزل من حصار خانق وخاصة ما يتعرض له قطاع غزة وما ترتكبه قوات الاحتلال الصهيوني من جرائم تقتيل وتشريد وإبادة وتجريف الأراضي الزراعية وانتهاك المقدسات وإزالة كل مقومات الحياة.

وبهذا الصدد وجه المجلس رسالة عاجلة إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي ومن خلاله إلى الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني حملهم فيها مسؤولية ما يجري في قطاع غزة وكل فلسطين من حرب إبادة ، وطالبهم فيها بالقيام بواجبهم نحو هذا الشعب المظلوم والعمل على سرعة التحرك لفك الحصار الجائر.

وثمن مجلس النواب تحرك الشعبة البرلمانية المصرية الشقيقة ، موضحا أن هذا التحرك ينسجم مع الجهود المخلصة الهادفة إلى فك الحصار والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

الاطلاع على تقرير عن أوضاع ونشاط صناديق النظافة في عدد من المحافظات

الاستماع إلى مشروع لتعديل بعض مواد قانون الوقف الشرعي

الى ذلك استمع المجلس الى توصيات تقرير لجنة الخدمات عن نتائج نزولها الميداني الى أمانة العاصمة ومحافظات عدن ، تعز ، حضرموت ، الحديدة ، حجة ، عمران ،المهرة ، ذمار، صنعاء والمحويت بهدف معرفة مدى الالتزام بتنفيذ أحكام ومواد القانون رقم (20) لسنة 1999م بشان إنشاء صناديق النظافة وتحسين المدن والإطلاع على الصعوبات والعوائق التي تواجه تنفيذ القانون على الواقع.

وخلصت اللجنة في تقريرها الى جملة من التوصيات دعت فيها الى الزام محافظي المحافظات وإدارات الصناديق وأعضاء السلطة المحلية ومكاتب الأشغال بالمحافظات عدم الصرف من موارد صناديق النظافة والتحسين في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها تلك الصناديق ، وان يتم العمل على تحصيل كافة المبالغ المستحقة للصناديق لدى مكاتب السلطة المحلية والأجهزة الحكومية المختلفة كأرصدة السلف والعهد وبما يمنع من تراكمها وصعوبة تحصيلها مستقبلا. واكدت اللجنة في توصياتها ضرورة الاهتمام بتحسين وتطوير اداء وأعمال صناديق النظافة والتحسين وفقا لقانون إنشائها بما يمكنها من أداء أعمالها مع الالتزام بقواعد الرقابة والضبط الداخلي وتفعيل آلياتها بما يكفل القضاء على مظاهر الضعف والاختلال في أداء أعمال تلك الصناديق ويساعدها على تحصيل إيراداتها بصورة مستقلة ، وكذا الإسراع بإصدار اللوائح المالية والإدارية المنظمة لأعمال الصناديق وإقرارها من مجلس الوزراء لما لذلك من أهمية في تنظيم أعمال الصناديق وتحديد مهام جميع إداراتها وأقسامها.

وشددت التوصيات على ضرورة الالتزام بعدم الصرف من موارد صناديق النظافة باسم عمولات للمحصلين سواء أكانوا جهات أو أشخاصا وكذا الالتزام بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية عند قيام إدارات الصناديق بتنفيذ أعمال التحسين أو شراء الأصول المختلفة وعدم تجنيب أي موارد للصندوق لأي جهة كانت وإيقاف نشاط الصناديق غير القانونية والتي تعمل على جباية رسوم غير قانونية.

واقترحت اللجنة أن يتم الالتزام بعقد اجتماعات مجالس إدارات الصناديق وفقا لما هو محدد لها في القانون وذلك لتقييم اعمال الصناديق ووضع الخطط والبرامج السنوية لأعمالها ، مشيرة الى ضرورة الإسراع في إنشاء صناديق النظافة والتحسين في المحافظات التي لم تنشأ بها حتى الآن وبناء هياكلها الإدارية من مختلف الإدارات والأقسام وفقا لنصوص واحكام القانون وكذا إنشاء صناديق النظافة والتحسين في المدن الثانوية وفقا للقانون، وحثت اللجنة في ختام توصياتها الحكومة على تقديم مشروع تعديل القانون رقم 20 لسنة 1999م بشأن إنشاء صناديق النظافة والتحسين إلى مجلس النواب.

هذا وقد أرجا المجلس مناقشته للتقرير إلى جلسة قادمة بحضور المعنيين من الجانب الحكومي.

من ناحية أخرى استمع مجلس النواب في هذه الجلسة التي حضرها القاضي حمود الهتار، وزير الأوقاف والارشاد وعبدالقادر علي هلال ، وزير الإدارة المحلية وعدد من المختصين ، إلى تقرير لجنة العدل والأوقاف بشأن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (23) لسنة 1992م بشأن الوقف الشرعي حيث تضمن مشروع القانون تعديل المواد (51 و 60 و 80) التي تهدف معالجة بعض الاختلالات في بعض إدارات الأوقاف العامة وإيقاف الاعتداءات المستمرة على أراضي وممتلكات الأوقاف ، وأقر المجلس إرجاء مناقشة التقرير إلى جلسة قادمة.

وكان المجلس قد استعرض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى .

على نفس الصعيد واصلت اللجنة البرلمانية المشتركة التي تضم أعضاء لجان الشؤون الدستورية والقانونية والعدل والاوقاف والخدمات في مجلس النواب اجتماعاتها المكرسة لمناقشة مشروع قانون السجل العقاري .

وفي الاجتماع الذي انعقد امس برئاسة الاخ علي عبدالله ابوحليقه ، رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية رئيس اللجنة المشتركة وبحضور الاخ يحيى عبدالله دويد ، رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ، تمت مناقشة بعض مواد مشروع قانون السجل العقاري وكذا الاستماع الى انطباعات الجانب الحكومي ورؤيته حول مشروع القانون الذي يهدف تنظيم وتسجيل حقوق الملكية العقارية والحقوق العينية وفقا لنظام التسجيل العيني .

كما يهدف القانون الوصول الى إعطائه قوة ثبوتية قاطعة وحجة مطلقة امام الكافة وتحقيق الاتفاق التام بين السجل العقاري والواقع القانوني والمادي للوحدات العقارية المثبتة في السجل العقاري واستقرار الملكية والحقوق العينية والحد من المنازعات العقارية وتطهير الحقوق المسجلة من اي عيوب قد تلحقها ، فضلا عن تدعيم استقرار الامن الاقتصادي والاجتماعي وانشاء قاعدة معلومات جغرافية دائمة للأراضي وتشجيع الاستثمار والائتمان العقاري وحماية الملكيات والحد من التنازع العقاري.

من أبناء المحافظة وغير جاهل

فيصل الصوفي

تعديل قانون السلطة المحلية بإدخال النصوص التي تتيح انتخاب المحافظين من قبل هيئة ناخبة منتخبة (المجالس المحلية للمحافظة والمديرية) خطوة جيدة من حيث أنها تشير إلى أننا بدأنا نسير في الطريق الصحيح، لكن هذه الخطوة ستظل محدودة التأثير في إنشاء نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، مالم تتبعها قرارات أخرى لإقامة هذا النظام في وقت قريب. البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ومبادرته المشهورة بهذا الشأن وكذلك البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي فيما يخص المحليات كلها تقول بضرورة إقامة نظام حكم محلي يبدأ بانتخاب كافة قيادات المحافظة والمديريات انتخاباً مباشراً، وتنقل صلاحية اتخاذ القرار من الأعلى إلى الأدنى، بينما ماسيتم يوم 27 من هذا الشهر هو ابتسار لتلك البرامج والمبادرات.. مع ذلك لابأس، فكما قلنا من قبل هذه الخطوة ليست مهمة إلا من حيث إنها تدل على توجه حقيقي لإقامة نظام الحكم المحلي، على أننا نسير في الطريق الصحيح.

بقي التعديلات الواجب إدخالها بشأن شروط المرشح، ونتمنى أن لايفجعنا مجلس النواب بنصوص قانونية باهتة حول هذا الأمر.. فلماذا نتشاءم عندما يقول بعض الناس إنه لابد من التنصيص على أن يكون المرشح لمنصب محافظ من أبناء المحافظة مثلاً؟.

كذلك ستكون مصيبة لو قرر مجلس النواب التنصيص على أن يكون المرشح من بين أعضاء المجالس المحلية، إذ القيمة الجوهرية للتوجه الرئاسي بشأن انتخاب المحافظين تكمن في أن يكون المرشح أو المتنافسون من خارج الهيئة الناخبة.

وبقي شيء آخر.. وهو أن هذا المنصب مهم.. وبالتالي سيتعين أن تتوافر في المرشح شروط علمية ومهنية، ولابد من قطع الطريق على المشائخ الذين سهل عليهم دخول مجلس النواب رغم أمية بعضهم، ولايرغب الناس - بالتأكيد - أن يكون محافظهم أقل من حامل شهادة بكالوريوس ومتمرس إدارياً.. إن مثل هذه الشروط ضرورية لجعل الأكفاء يديرون شؤون هذا البلد.

رئيس الوزراء خلال افتتاح ورشة العمل اليمنية اليابانية حول الاستثمار والتجارة :

الحكومة ستقدم كافة التسهيلات والضمانات والإعفاءات للاستثمار الياباني في اليمن

صنعاء/عبد الواحد الضراب :

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور رغبة بلادنا القوية والصادقة في تعزيز التعاون مع رجال الأعمال اليابانيين في كافة المجالات الاستثمارية والتجارية وقال في افتتاحه ورشة العمل اليمنية اليابانية حول الاستثمار والتجارة التي بدأت أعمالها أمس الأحد أمام مائة من المستثمرين اليابانيين" إننا نرحب بقدوم المستثمرين والشركات والمؤسسات الاستثمارية والتمويلية اليابانية للمشاركة بفعالية في عملية التطوير والتحديث بما يدفع بالشراكة اليمنية اليابانية نحو غايات متقدمة وأكثر شمولاً لمجالات العمل المشترك".

وزير الصناعة : نعمل بخطة للتخفيف من الفقر(2006-2010) بأفاق استراتيجية اقتصادية وإنمائية

السفير الياباني : الحكومة اليابانية ستستمر في دعم الاقتصاد اليمني

وأشار مجور إلى أن انعقاد هذه الورشة والتي تستمر لمدة يومين بمشاركة 30 شركة يابانية ومائة من رجال الأعمال اليمنيين"خطوة مهمة على طريق قيام استثمارات مشتركة تجسد حرص البلدين على توسيع دائرة التعاون المثمر لصالح الشعبين الصديقين خصوصاً بعد النجاحات التي تحققت في مؤتمر المانحين في لندن أواخر العام 2006م ومؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن شهر ابريل الماضي 2007م".

وأضاف رئيس الوزراء قائلا: إنها لفرصة مواتية لتسليط الضوء على الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة في الاستمرار والتطبيق الصادق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والمرتكزة على تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبد الله صالح –رئيس الجمهورية والهادفة إلى تحقيق بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة لاستقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات لا سيما اليابانية منها عبر إقامة مشروعات مشتركة في مختلف القطاعات ،وذلك من اجل إرساء دعائم التكامل الاقتصادي خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تطورات أبرزها العولمة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والمعلوماتية.

وتابع قائلاً " لقد شهدت الجمهورية اليمنية خلال السنوات الماضية تنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والإدارية وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، وحماية المال العام وتعزيز مقومات الشفافية والمساءلة القانونية إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والتشريعية بالإضافة إلى انتهاج سياسات اقتصادية ومالية متوازنة وبرامج إصلاحات نوعية استهدفت تأكيد الحضور الفاعل للقطاع الخاص في التنمية الوطنية، وتوفير المناخ الملائم والمحفز للاستثمار، وذلك في ضوء ما تتمتع به اليمن من مميزات استثمارية وفرص واعدة في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية مما يجعلها محطة جذب واستقطاب لهذه الاستثمارات".

وأكد د.مجور في ختام كلمته على تقديم الحكومة اليمنية كافة التسهيلات والضمانات والإعفاءات التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للاستثمارات اليابانية.

من جانبه أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار الأخ صلاح محمد سعيد إلى أن برنامج فخامة الرئيس الانتخابي وخطط الحكومة ركزت على تقنية البيئة الاستثمارية وإفساح المجال للقطاع الخاص للعب الدور الريادي والأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة . مؤكداً بأن الحكومة اتخذت سلسلة من الإجراءات لتحسين البيئة الاستثمارية من ضمنها مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار ، وشرعت في تفعيل دور المحاكم التجارية بالإضافة إلى تطبيق نظام النافذة الواحدة من خلال الهيئة العامة للاستثمار كجهة حكومية وحيدة مسئولة عن الاستثمار في بلادنا . لافتاً إلى أن الهيئة قد نجحت في استقطاب العديد من الاستثمارات من مختلف القطاعات بتكلفة استثمارية تزيد عن 2.5 مليار دولار .

وألقى الأخ محمد محمد مطهر – وكيل وزارة السياحة كلمة أشار فيها إلى أن الوزارة اتخذت جملة من التوجيهات والإجراءات بهدف جذب الاستثمارات السياحية إلى بلادنا التي تضمنتها المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية وذلك فيما يتعلق بتخصيص مناطق محددة للاستثمار السياحي (شواطئ – جزر – محميات بيئية وغيرها) ، وكذا تأهيل المناطق المخصصة للاستثمار السياحي بخدمات البنية الأساسية .

وأضاف أن إعداد إستراتيجية وطنية للسياحة يؤكد اعتماد الدولة للتخطيط العالمي كأساس لعملية التنمية السياحية التي تقوم على قاعدة نشاط واستثمارا القطاع الخاص والمحلي والعربي والأجنبي مسترشدة بالرؤية الإستراتيجية (2025) والخطط الخمسية وبرامج الحكومة وبرنامج رئيس الجمهورية.

وأكد أن الحكومة ومن خلال وزارة السياحة تعمل على استكمال التشريعات السياحية وتحديث ما يتطلب منها حيث تعمل حاليا على إعداد قانون السياحة البديل والمقر من المجلس الأعلى للسياحة حيث يعد القانون الجديد نقلة نوعية اللانفتاح على أنماط سياحية جديدة كالسياحة البيئية وسياحة المغامرات وغيرها.

وتشير الإحصائيات إلى أن إسهام القطاع السياحي الناتج القومي في تنام مستمر ووصل إلى أكثر من 425 مليون دولار في عام 2007م مقارنة بـ 309 ملايين دولار في 2006م و262 مليون دولار في 2005م.

من جانبه قال السفير الياباني ماسكازو توشيكاجي بأن هناك تعاون ودعم كبير بين الاتحاد الياباني للصناعات والهيئة العامة للاستثمار في اليمن ، وان السفارة اليابانية قدمت المساعدة للهيئة العامة للاستثمار لإنجاح هذه الورشة .

وأضاف أن اليمن مازالت غامضة وغير معروفة تماماً وبالنظر إلى عدد السكان الكبير فإن البلاد تتنوع في مواردها الطبيعية من نفط واسماك ومواقع أثرية ومناظر جذابة وغيرها.

مؤكداً بأن الحكومة اليابانية سوف تستمر في مساعداتها للحكومة اليمنية لدعم الاقتصاد اليمني لمواجهة تلك التحديات وجعله في موقع آمن ومستقر. منوها إلى أن اليمن لا يزال يعاني من قلة الأمن بالرغم من التزام الحكومة بمكافحة الإرهاب ، وان الاقتصاد اليمني مازال يعاني العديد من التحديات حيث مازال دخل الفرد أقل من 700 دولار أمريكي .

من جهته أشار وزير التجارة والصناعة الدكتور – يحي المتوكل إلى انه وبعد تحقيق النجاح المرجو في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من 1995 - 1998م ركزت الجهود في المرحلة الثانية منذ عام 1999م على إعادة هيكلة الاقتصاد وسن التشريعات والقوانين الهادفة إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مستدام ، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 4.1 ٪ خلال الفترة 2000 - 2005م .

وأضاف أنه نظراً لأهمية دور التجارة في عملية التنمية الاقتصادية فقد عملت الحكومة اليمنية أثناء وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي على تحرير التجارة من خلال إلغاء نظام تراخيص الاستيراد ورفع الدعم عن السلع الأساسية كالأرز والحليب وغيرها في حين تم تخفيض حزم التعرفة الجمركية على عدة مراحل من 15 حزمة وبمتوسط نسبة 6 ٪ .

مؤكداً بأن الميزان التجاري واصل تحقيق فائض في السنوات الأخيرة نتيجة أسعار النفط في العام، ففي العام 2006م حققت الصادرات زيادة قدرها 22.5 ٪ عن العام 2005م مقابل زيادة قدرها 12 ٪ للواردات .

أما بالنسبة للتجارة الخارجية مع اليابان فقد مال الميزان التجاري لصالح اليابان خلال 2000 – 2007م في حين حقق اليمن فائضاً كبيراً مقارنة بما حققته اليابان خلال الأعوام الأخرى.

وقال المتوكل أن الحكومة تسعى إلى جذب استثمارات وقدرات تكنولوجية لتقوية قطاعات الخدمات المحلية وتحسين تنافسية صادراتها ، كما تعمل الحكومة على التحرك باتجاه تفعيل تنفيذ إستراتيجية التجارة من خلال أجندة فعالة لتكامل الجهود المختلفة وذلك بهدف تقوية التجارة في إستراتيجية واحدة لتعزيز الهيكل المؤسسي للتجارة.

وألقى الأخ علي الميتمي كلمة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية نيابة عن رئيس الاتحاد أكد فيها أن العلاقات اليابانية اليمنية علاقات تاريخية وعلاقات حيوية ومهمة ، وتمتد هذه العلاقات إلى ما قبل هذه اللحظة فهي تمتد إلى النصف الأول من القرن العشرين حينما كانت اليابان هي اكبر مستورد لأهم الموارد الطبيعية آنذاك وهو ملح الصليف.

وأضاف أن اليابان هي من بين الـ 20 دولة الأكثر تصديراً للسلع الخدماتية للجمهورية اليمنية ، وبالرغم من التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية اليمنية اليابانية إلا أن هذه العلاقات لم تستكشف بعد كامل طاقاتها ولم تستثمر بعد .

وأقترح الاتحاد العام للغرف التجارية على المستثمرين اليابانيين أن نمأسس هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين رجال الأعمال اليمنيين واليابانيين .

ونوه إلى أننا في اليمن نشترك اشتراكاً كبيراً مع أصدقائنا في اليابان في كثير من مظاهر ومعالم الثقافة والمصالح المشتركة .

مشيراً إلى أن تطوير هذه العلاقة بين رجال اعمال يابانيين ويمنيين مسألة ملحة والفرصة اليوم سانحة لجعل هذه العلاقة دائمة ومستمرة وتعود بالنفع والفائدة على الجانبين .

وفي مستهل جلسة العمل الأولى ناقش الجانبان موضوعات تتعلق بفرص الاستثمار المتاحة في العديد من المجالات المختلفة في اليمن حيث قدم وزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم صغيري عرض عن فرص الاستثمار في القطاع السمكي فيما قدم رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار عرض حول فرص الاستثمار في اليمن والتحديات التي تواجهها ومن جهته قدم المدير العام لمنظمة التجارة الخارجية اليابانية كونياسو فوناكي عرضاً حول علاقات الاستثمار والتجارة بين اليابان والشرق الأوسط.

كما بحث رجال الأعمال اليمنيون واليابانيون إمكانية إقامة مشاريع مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتتواصل اليوم الاثنين أعمال الجلسة الثانية التي تتضمن عرضا حول استكشاف وإنتاج النفط والغاز يقدمها أنور حسان المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز وسيتم كذلك خلال الجلسة استعراض سياسات التجارة يتحدث عنها د.حمود النجار رئيس مكتب الاتصال لمنظمة التجارة العالمية.

ويسعى اللقاء اليمني الياباني الذي تشارك فيها أكثر من 30 صناعية وتجارية يابانية وأكثر من 100 مستثمر ياباني للتعريف بالمناخ الاستثماري في اليمن وبالفرص الاستثمارية الواعدة في مجالات النفط والغاز والسياحة والكهرباء والمعادن والأسماك وغيرها.

وكان نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي وعدد من الوزراء والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة قد شاركوا في افتتاح أعمال اللقاء أمس الاحد.

وتنظم للوفد الياباني زيارات ميدانية لعدد من المواقع الأثرية منها صنعاء القديمة ودار الحجر.